

إلى ترتيبات تعاونية أكثر فعالية بين الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من دول المرور العابر وتشجيع مجتمع المانحين على القيام بدور داعم أكثر فعالية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٦

١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦

١٦٩/٥١ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٠/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ١٨٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفاءة تنفيذها التام،

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصاً في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، وإيجاد العمالة والدخل والادخار، وقوة محركة للاستثمارات ومساهم في إنعاش النمو والتنمية،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تحسين أداء أسواق السلع الأساسية وضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها، بما في ذلك البحث عن حلول طويلة الأجل،

وإذ تضع في اعتبارها احتياج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، إلى تنوع اقتصاداتها، ولا سيما قطاع السلع الأساسية، بغية تحديث نظمها الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتسويق، وتعزيز الإنتاجية، وتثبيت حصائل صادراتها وزيادتها،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنوع صالحة،

١ - ترحب بنتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك "إعلان ميدراوند" والوثيقة المعنونة "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"<sup>(١)</sup> المتصلان بمسائل السلع الأساسية؛

التدابير الرامية إلى تحسين بيئة المرور العابر في آسيا الوسطى<sup>(٢)</sup>، وإذ ترى أن مشاكل النقل العابر التي تواجهها منطقة آسيا الوسطى يلزم النظر إليها على ضوء التغيرات الاقتصادية والتحديات المقترنة بها، بما فيها على وجه التحديد أثر هذه التغيرات على التجارة الدولية والتجارة فيما بين بلدان المنطقة المعنية،

وإذ تدرك أن أي استراتيجية نقل عابر للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، كيما تكون فعالة، ينبغي أن تتضمن إجراءات فعالة، في الوقت ذاته، المشاكل الملازمة لاستخدام طرق النقل العابر الموجودة والتعجيل بإقامة طرق جديدة بديلة تعمل بسلاسة،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولي التي تقدم لتحسين معالجة المشاكل التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

١ - تحيط علماً بنتائج الاجتماع التقني المعني بطرق النقل العابر بين آسيا الوسطى والأسواق العالمية<sup>(٣)</sup> المعقود في أنقرة، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٢ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والحكومات المعنية إلى أن يواصلوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ووفقاً للأولويات البرنامجية المتفق عليها وفي حدود الموارد المالية الموجودة، وضع برنامج لتحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية؛

٣ - تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، في حدود ولاياتها، إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة إلى الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، لتحسين بيئة المرور العابر لتلك البلدان؛

٤ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل، في نطاق تنفيذ هذا القرار، دراسة الطرق الممكنة للتوصل

٢ - تشدد على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية بمواصلة العمل على إيجاد سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان على التنوع وتعزيز القدرة على المنافسة؛

٣ - تحيط علماً بالحاجة التي أعربت عنها البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، إلى طرح أسعار مستقرة للسلع الأساسية وإلى زيادة إمكانية التنبؤ بها، في مواجهة عدم الاستقرار في أسعار الكثير من السلع الأساسية وانخفاضها بالأرقام الحقيقية؛

٤ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات تنسم بالكفاءة والشفافية لتكوين الأسعار، بما في ذلك المبادلات السلعية، واستخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تنوع السلع الأساسية بروح وحدة الهدف والكفاءة، وذلك من خلال أمور منها توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للمرحلة التحضيرية من برامجها الخاصة بتنوع السلع الأساسية؛

٦ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على أمور منها:

(أ) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتصعيد التعريفات، والعقبات التي تعترض سبيل المنافسة، لها أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنوع صادراتها وإجراء عملية إعادة التشكيل اللازمة لقطاع السلع الأساسية لديها؛

(ب) أن توسيع التجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية يتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ج) أنه طبقاً لجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٧)</sup> وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٨)</sup>، ينبغي أن يتمثل هدف الحكومات في كفاءة أن تكون السياسات التجارية والبيئية متأثرة بحيث تحقق التنمية المستدامة. وفي معرض ذلك،

لا ينبغي أن تسخر سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر المحتمل على التجارة لغرض الحماية؛

(د) أن جميع آليات الاستعراض والتقييم العامين المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ينبغي أن تراعي مراعاة تامة المسائل المتصلة بالسلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة؛

(هـ) أن هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٧ - تؤكد أهمية اضطلاع البلدان النامية بتجهيز جزء كبير من سلعها الأساسية، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية إتاحة فرص سوقية جديدة لسلعها المجهزة وشبه المجهزة؛

٨ - تشجع الصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرهما من الهيئات الدولية ذات الصلة بزيادة توجيه برامجه الخاصة بتنمية السلع الأساسية نحو مشاريع التنوع في قطاع السلع الأساسية، وتعزيز تنمية أسواق السلع الأساسية في البلدان النامية، مع الاهتمام بوجه خاص باحتياجات أقل البلدان نمواً، وكذلك بتقصي السبل والوسائل الفعالة لاستعمال موارد الحساب الأول للصندوق المشترك؛

٩ - تحث منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

١٠ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وسواها من المنظمات الدولية ذات الصلة، مواصلة تقديم الدعم التقني إلى قطاع الأغذية الأساسية للبلدان النامية، لا سيما البلدان التي صافي تجارتها بالأغذية استيرادي، للوفاء، بأمور منها التزاماتها بموجب اتفاقات جولة أوروغواي؛

١١ - ترحب بأنشطة التعاون التقني التي سيضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية في ميدان التجارة الدولية بالسلع الأساسية؛

ميراند<sup>(٢٥)</sup> الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة، وبناتج اجتماع القمة للبلدان السبعة الصناعية الكبرى المعقود بليون، فرنسا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦<sup>(٢٦)</sup>.

وإذ تلاحظ ما يترتب على عملية العولمة، وتحرير التجارة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، من آثار بعيدة المدى بالنسبة للأفاق الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تعزيز التصنيع بوصفه عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية وكذلك في القضاء على الفقر، وتسهيل التكامل الاجتماعي، وإدماج المرأة في عملية التنمية، وإيجاد فرص العمالة المنتجة،

وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في ميدان التنمية الصناعية، وعلى أهمية الدور الذي تقوم به في هذا المضمار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٢٧)</sup>؛

٢ - ترحب بالبرنامج الكبير للإصلاح وبعملية إعادة التشكيل، اللذين اضطلعت بهما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٣ - تكرر تأكيد أهمية التعاون والتنسيق، داخل منظومة الأمم المتحدة، في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية في البلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مواصلة أداء دورها التنسيقي المحوري في ميدان التنمية الصناعية، في السياق العام لآليات التنسيق القائمة في منظومة الأمم المتحدة، ومنها لجنة التنسيق الإدارية ونظام المنسق المقيم، بحيث تزيد من فعالية هذا الدعم وأهميته وأثره الإنمائي؛

٤ - تشدد على أهمية تهيئة مناخ دولي ووطني إيجابي لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تستهدف، داخل إطار التصنيع قائم على الشفافية والمساءلة، أمورا

١٢ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في إطار برنامجه للتعاون مع منظمة التجارة العالمية، بتوفير معلومات تحليلية تتعلق بالقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي صافي تجارتها بالأغذية استيرادي<sup>(٢٨)</sup>، وتشجع مؤتمر الأمم المتحدة على مواصلة القيام، في ضوء نتائج دورته التاسعة، بالمساعدة في التنويع الرأسي والأفقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبتعزيز استخدام إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدرين؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن اتجاهات السلع الأساسية الحالية والمتوقعة في العالم، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، في ضوء نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١٤ - تقرر إدراج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٦

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

١٧٠/٥١ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(٢٩)</sup>، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع<sup>(٣٠)</sup>، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات<sup>(٣١)</sup>،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي العشرين، الذي انعقد في نيويورك يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦<sup>(٣٢)</sup>، وبيان اجتماع وزراء خارجية رؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦<sup>(٣٣)</sup>، وبإعلان